AL HAYAT

الحياة

٢٤ صفحة www.daralhayat.com

الحياة AL HAYAT

٢٠١٥/١١/٨

حين استهان بيغن ببرلمان مصري لا يزال يعاد إنتاجه

وحيد عبدالمجيد

ليس متوقعاً أن تسفر الانتخابات المصرية الجارية الآن عن مجلس نيابي أفضل حالاً من ذلك الذي انتُخب عام ١٩٧٦، وبدا رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق مناحيم بيغن مستهيناً به في الرسالة التي دعا فيها الرئيس الراحل أنور السادات إلى زيارة القدس.

لم يكن الإسرائيليون مقتنعين بوجود برلمان حقيقي في مصر، مثلهم في ذلك مثل كثيرين غيرهم في العالم، فضلاً عن مصريين يُفترض أن يعبر هذا البرلمان عن إرادتهم. لذلك، استخدم بيغن الكلمة الإنكليزية Council بدل كلمة Parliament أو حتى Assembly للإشارة إليه في الرسالة الرسمية التي وجهها إلى السادات في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦ ودعاه فيها إلى الزيارة، بعد ستة أيام على إعلان الأخير استعداده للقيام بها.

كان السادات أعلن ذلك في خطاب ألقاه أمام مجلس الشعب (البرلمان) في التاسع من الشهر نفسه، وقال فيه أنه مستعد للذهاب إلى آخر نقطة في العالم، بل حتى إلى الكنيست الإسرائيلي، من أجل السلام. وبعد أربعة أيام طغت فيها صدمة المفاجأة على الجميع، رحب بيغن بزيارة السادات، ثم وجه إليه دعوة رسمية باسم الحكومة الإسرائيلية.

اتسم صوغ تلك الدعوة باحترام ظاهر، إذ بدأت بتوجيه «دعوتنا الحميمة لفخامتك للحضور إلى القدس وزيارة بلدنا»، لكن الأمر اختلف عندما جاء ذكر البرلمان المصري حيث استُخدمت كلمة Council التي تشير إلى أي نوع من المجالس على مختلف المستويات بما فيها المجالس البلدية أو المحلية. والأرجح أن بيغن تعمد استخدام كلمة تعبر عن نظرته إلى برلمان رأى فرقاً كبيراً بينه وبين الكنيست، سواء في طريقة انتخابهما ومدى تعبيرهما عن الإرادة الشعبية، أو في دورهما.

وكان هذا الفرق واضحاً في أسلوب تعاطي كل من مجلس الشعب والكنيست مع قضية الزيارة. فقد تابع كل من كان يعنيه الموضوع كيف اشتغل المجلس المصري بالتصفيق من دون تفكير عندما فاجأ السادات أعضاءه، مثلما فعل مع حكومته ومساعديه وأركان نظامه، بإعلان استعداده للذهاب إلى الكنيست. وكان ذلك المشهد مختلفاً بوضوح عما حدث في الكنيست الذي عبر أعضاء فيه عن مواقف مختلفة إزاء ما ورد في خطاب السادات وكيفية التعاطي معه.

ولم يكن هذا جديداً بالنسبة إلى بيغن ومن كتبوا له صيغة رسالة دعوة السادات. فقد كانوا يعرفون أن البرلمان المصري لا يضم سوى حوالى ٢٠ عضواً معارضاً ينتمي ١٢ منهم إلى حزب اليمين (الأحرار الاشتراكيين) و٣ إلى حزب اليسار (التجمع الوطني التقدمي)، فيما كان الباقون مستقلين، وذلك من أصل ٣٦٥ عضواً. كما كانوا مطلعين على كيفية إنشاء هذين الحزبين اللذين خرجا من رحم التنظيم الواحد (الاتحاد الاشتراكي) عبر قرار من رئيس الجمهورية للالتفاف على مطالب أنصار الديموقراطية وقتذاك بإطلاق حرية تأسيس الأحزاب السياسية في إطار عملية تحول ديموقراطي.

وكان بيغن ومعاونوه تابعوا قبل عشرة شهور فقط على كتابة رسالة الدعوة إلى السادات كيف تعامل مجلس الشعب مع مقترحات قدمها له نائب رئيس الوزراء في ذلك الوقت الدكتور عبدالمنعم القيسوني من أجل تخفيض الدعم المالي الحكومي لعدد من السلع الأساسية، ضمن حزمة إجراءات استهدفت إعادة مصر إلى اقتصاد السوق، وتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي.

قُدمت تلك المقترحات إلى المجلس في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، فلقيت ترحيباً كاملاً من أعضائه باستثناء واحد فقط منهم، وأصدرت الحكومة بناءً على ذلك قرارات رفع الأسعار. ولم تمض ساعات حتى ظهر كم هي المسافة شاسعة بين هذا المجلس والشعب الذي يحمل اسمه (مجلس الشعب)، ويُفترض أنه يعبر عن مختلف فئاته الاجتماعية، عندما اندلعت الانتفاضة الشعبية الواسعة الأولى ضد تلك القرارات.

لذلك، كان طبيعياً ألا يجد بيغن ومعاونوه في هذا المجلس ما يرتقي إلى مستوى البرلمان الذي يرتبط وجوده بالنظام الديموقراطي. ولم يكن استخدام كلمة Council خطأ تقنياً، بخلاف ما ذهب إليه بعض من علقوا على رسالته إلى السادات في مقالات نُشرت في تلك الفترة حول انطلاق عملية السلام المصرية - الإسرائيلية.

وقد عبر موشي دايان وزير الخارجية في حكومة بيغن عن هذه النظرة إلى النظام السياسي في مصر تعبيراً مباشراً بعد ذلك، عقب محادثات قلعة ليدز التي أُجريت في تموز (يوليو) ١٩٧٨. فقد أبلغ صحافيين في نهاية تلك المحادثات بدهشته من موقف وزير الخارجية المصري حينذاك إبراهيم كامل الذي أصر على أن البرلمان لن يُصدّق إلا على اتفاق يعبر عما يتوقعه الشعب المصري من المفاوضات. وقال دايان أن كامل وزير في حكومة لا يحاسبها البرلمان محاسبة حقيقية، بل يوافق على كل ما ترسله إليه.

وكان مقصد دايان أنه ليس لمفاوض لن يحاسبه أحد أن يتشدد، أو يجادل بأن برلمانه قد لا يُصدّق على اتفاق تسفر عنه المفاوضات، لأنه لم يرفض شيئاً قبل ذلك.

وقد تحقق، بكل أسف، ما قاله بيغن عندما عُرضت معاهدة السلام على البرلمان المصري فصدّق عليها بغالبية ساحقة. ولم يعارضها سوى ١٥ عضواً لم يطق السادات استمرارهم فيه بسبب هذا الموقف فقرر حل البرلمان قبل أن يكمل عامه الثالث، ضمن إجراءات اتخذها لتقييد العمل السياسي. ولم يدرك السادات حينذاك أن غلق المجال العام مجدداً بعد أن كان فتح ثغرة صغيرة فيه، يزيد نظامه ضعفاً، ويفتح أبواباً واسعة أمام التطرف والعنف، فضلاً عن أنه يضعف موقفه التفاوضي.

وعلى رغم مرور ما يقرب من أربعة عقود على تلك الوقائع، لم يستوعب أي رئيس بعد السادات دروسها. فكانت البرلمانات التالية لذاك الذي استهان به بيغن مماثلة له بدرجات متفاوتة. ولا تزال عملية إعادة إنتاج برلمان صوري يكمل شكل النظام السياسي مستمرة حتى وقتنا هذا.